اجتثاث الفتنة من جذورها

عبدالله العقيلي

● تنفس أبناء صعدة الصعداء.. ومعهم كل أبناء اليمن الشرفاء والمخلصين من أقصى البلاد إلى أقصاه بمقتل داعية الفتنة المدعو حسين بدر الدين الحوثي الذي أشعل نار الفتنة في محافظة صعدة من خلال قيامه بعمل عدائي.. موجه ومدعوم من قوى خارجية معادية لا تريد أن ترى بلادنا تنعم بالأمن والاستقرار،وهي عادة تلك القوى الخارجية المعادية التي خصصت في برامجها التمويلية موازنات مالية لتقديم الدعم المالي للمرتزقة والمأجورين المحليين من ضعفاء النفوس للقيام بتنفيذ أهداف تآمرية تخريبية ضد المصالح العليا للوطن بحسب الدور المناط والتخصص لهذا المرتزق أو ذاك في إطار المخطط التآمري العام كما هو مجسد في الدور الانفصالي.. أو الديني للمدعو الحوثي.

نعم.. لقد كان الدرس بليغاً الذي تعلمناه من أحداث الفتنة التي اشعلها المدعو الحوثي في مديرية حيدان وجبال مران والتي أحسن استغلالها المدعو الحوثي لمعرفته بأهمية تلك التضاريس الجبلية وما قام به من أعمال عبر الاستخدام الآلي لتطويع تلك التضاريس الجبلية من خلال أنشاء عدد كبير من الجروف في بطون الجبال، وما شكلته تلك الجروف من خطورة على أفراد المؤسسات العسكرية وخصوصاً القوات المسلحة والأمن عند بدء الهجوم على عصابة الفتنة والتمرد بحكم ما تميزت به من تحصينات دفاعية مكنت تلك العصابة المتمردة الخارجه عن الشرعية الدستورية والقانونية القدرة على المساومة والعبث ما يقارب ثلاثة أشهر.

من هذا الدرس.. بالغ القسوة.. ينبغي علينا أن نتعلم ونستفيد من تلك الأخطاء الكثير التي ساعدت المدعو الحوثي وعصابته على العبث بأمن واستقرار محافظة صعدة أو جزء من المحافظة.. باعتبار ذلك العبث وإن كان محدود المسافة لكنه يطال الوطن كله.. فأمن واستقرار الوطن لا يتجزأ.

ولعله من الأهمية الإشارة أن نذكر بأن المدعو الحوثي وعصابته هم جزء من المخطط التآمري الذي يستهدف النيل من إنجازات ومكتسبات الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر) وفي الوقت ذاته يستهدف الوحدة الوطنية وإنجازها الديمقراطي بقيادة الزعيم الوطني الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كون المدعو الحوثي وعصابته يمثل امتداداً لعملية تخريبية منظمة تهدف إلى تحقيق ضرب الوحدة الوطنية.. ولعل حرب صيف ١٩٩٤م التي أشعلها الانفصاليون.. وتمرد المدعو الحوثي وعصابته يمثلان صنوان لعملة انفصالية واحدة، هدفها تمزيق وحدة الوطن وهذا يعني العودة بعجلة التاريخ إلى الوراء..

لكن التفاف جماهير شعبنا وأبطال قواتنا المسلحة والأمن الاشاوس وكل المخلصين والشرفاء الغيورين من أبناء شعبنا اليمني العظيم الذين انضموا إلى تشكيلات المتطوعين إلى جانب أخوانهم أفراد القوات المسلحة والأمن وما يمثله هذا الالتفاف الشعبي الواسع من اصطفاف وطني حقيقي عكس وبصورة خلاقة ومبدعة مستوى الوعي الوطني بأعلى درجاته لدى جماهير شعبنا اليمني من خلال الوقوف صفاً واحداً في مواجهة الفتنة التي أشعلها المدعو الحوثي.. وإخماد نيرانها.. واجتثاث الفتنة من جذورها غير أن هذه الفتنة التي أشعلها الحوثي في صعدة بعد حوالي عقد من الزمن على إخماد فتنة الانفصال وتجاوز آثار حرب صيف ١٩٩٤م قد كشفت لنا عن الحقد الأعمى الذي تضمره بعض القيادات الحزبية التي تنضوي تحت مظلة اللقاء المشترك.. وهو شكل من أشكال التحالف الحزبي الذي تسمح به الحرية الدستورية والحزبية.. وحرية الرأي والرأي الآخر. بما في ذلك التداول القيادي في الأطر الحزبية على طريق انجاز مقومات وشروط العملية الديمقراطية.. وصولاً إلى الاستحقاق المنطقي لتداول السلطة سلمياً وجوهره نضوج الوعي الديمقراطي لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا لكي تكون مؤهلة لدى الشعب اليمني باعتبار الشعب هو مصدر السلطات بما يجسد مفهوم التداول السلمي للسلطة على أرض الواقع العملي الملموس بحيث تصبح المعارضة فعلاً هي الوجه الآخر للسلطة..

لكن مع الأسف الشديد أن تلك القيادات الحزبية المعارضة لم يجمعها التحالف في إطار المشترك للتنسيق والتعاون الحزبي وتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى والمواقف باتجاه تعزيز وترسيخ العملية الديمقراطية في بلادنا.. وهي المهمة الوطنية الأساس التي ينبغي على الأحزاب والتنظيمات السياسية انجازها كون الديمقراطية عملية تكاملية للبناء السياسي والوطني تتطلب بالضرورة تضافر جهود الجميع لإنجازها على أسس واقعية وموضوعية.. وليس عن طريق الممارسات الحاقدة والسقوط في مستنقع الخيانة والعمالة.. فإلى مزبلة التاريخ يا قيادات القاسم المشترك في التآمر والخيانة والفتنة.

فينبغي أن لا نتهاون مع من يعرضون السلم الاجتماعي للخطر وهل هناك أخطر من الفتنة.

المتآمرون للمس بالأقصى

صالح محمد النعامي *

■ تظاهر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي المتطرف تساحي هنغبي مؤخرا بالشعور "بالقلق الشديد" من إمكانية قيام تنظيمات إرهابية يهودية بالمس بالمسجد الأقصى المبارك وتفجير قبة الصخرة المشرفة، يثير بحد ذاته القلق ويطرح العديد من التساؤلات حول تواطؤ الطبقة السياسية الحاكمة في الدولة العبرية مع هذه التنظيمات.

وزعم هنغبي أن الذي دفعه للتحذير من هذه الإمكانية هو توفر معلومات استخبارية تؤكد عزم هذه التنظيمات على المس بالأقصى، هو محض افتراء لم ينطل حتى على كبار قادة الأجهزة الأمنية المتقاعدين.

فمنذ عامين أعلن جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية " الشاباك" ليس فقط عن توفر معلومات حول مثل هذه النوايا، ويؤكد أنه قام باعتقال العديد من الذين يشتبه في قيامهم بالتخطيط للمس بالمسجد الأقصى. لكن – وكما يقول- قادة الشاباك فإن تدخل وزراء الحكومة – وبالذات هنغبي- هو الذي يحول دون قيام الشرطة والأجهزة الاستخبارية من استنفاد طاقتها في إحباط هذه المخططات وتفكيك الخلايا الإرهابية التي تعكف على التخطيط للمس بالأقصى.

تظاهر هنغبي المعروف باستماتته في رفض القيام بأي عملية احترازية في أوساط جماعات اليمين المتطرف التي تخطط للمس بالأقصى يأتي من باب مواجهة الانتقادات الموجهة له ولحكومة رئيس الوزراء أريئيل شارون بشكل عام لدورها في توفير كل الشروط التي تسمح بتعاظم خطر التنظيمات. ومن ناحية ثانية يهدف هنغبي من تظاهره بالقلق إلى دفع ضريبة كلامية فقط أن ينجح أعضاء التنظيمات الإرهابية في تنفيذ مخططاتهم، لا سمح الله.

هنغبي يرفض التعاون

رفض وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي تساحي هنغبي التفتيش في كنس يهودي داخل المستعمرات عن مواد معدة لتفجير الأقصى بدعوى عدم المساس بحرمة دور العبادة اليهودية في العام ٢٠٠٣، وكشف جهاز الشاباك النقاب عن قيامه باعتقال أفراد ثلاث خلايا يهودية إرهابية خططت لتفجير المسجد الأقصى.

أخطر هذه الخلايا، كان يسكن أعضاؤها بشكل خاص في مستعمرات "كريات أربع" القريبة من الخليل و"تفوح" جنوب نابلس "بات عاين القريبة من بيت لحم.

وقد ضبط محققو الشاباك لدى أفراد هذه الخلية مخططا لتفجير المسجد الأقصى والعشرات من المساجد في الضفة الغربية وداخل إسرائيل. وحسب مصادر الشاباك فقد اتفق أفراد الخلية على تنفيذ مخططهم في نفس الوقت أثناء صلاة الجمعة بحيث يؤدي ذلك إلى قتل الآلاف من المصلين.

ارتأى جهاز الشاباك – أنه من الضروري قبل تقديم لوائح اتهام ضد أفراد الخلية- أن تقوم الشرطة باعتقال مستوطنين آخرين لهم علاقة بالخلية،إلى جانب وجوب قيامها بالتفتيش في كنس يهودية داخل المستعمرات توفرت معلومات تؤكد قيام أفراد الخلية بتخزين مواد متفجرة فيها.

لكن هنغبي بوصفة وزير الأمن الداخلي ومسؤولا عن الشرطة رفض الاستجابة لطلب الشاباك بدعوى أنه لا يمكن أن يوافق على المساس بحرمة دور العبادة اليهودية ولا يمكن أن يسمح باعتقال مزيد من المستوطنين بدعوى أن الشبهات حولهم ليست قوية وكانت النتيجة أن قام الشاباك بالإفراج عن أفراد الخلية لعدم تمكنه من تقديم لائحة اتهام ضدهم.

وقد أثار سلوك هنغبي حتى كبار قادة الشاباك،فقد قال القائد السابق في الجهاز نحمان طال أن إصرار هنغبي على عدم السماح للشرطة بالتعاون مع الشاباك في مجال إحباط مخططات التنظيمات اليهودية الإرهابية، وبالذات تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى يمكن أن يؤدي إلى كارثة حقيقية. وفي حينه أتهم النائب اليساري يوسي ساريد علانية هنغبي بـ"التواطؤ عمليا" مع أعضاء التنظيمات الإرهابية.

ظروف مثالية

الحكومة الإسرائيلية تغض الطرف عن التبرعات المالية التي تجمع لصالح التنظيمات الإرهابية المشتبه في تخطيطها للمس بالأقصى وتقوم ببناء المؤسسات التي تستخدم للترويج لفكرة تدميره، توفر الحكومة والجهاز القضائي الإسرائيلي ظروفاً مثالية لنمو التنظيمات الإرهابية التي تخطط لاستهداف الأقصى. وكل من الحكومة والجهاز القضائي يفرضان قيودا كبيرة على عمل الأجهزة الأمنية لإحباط مخططات هذه التنظيمات.

ففي الوقت الذي قضى فيه الكثيرون من الأسرى الفلسطينيين نحبهم بسبب عمليات التعذيب والتنكيل التي تعرضوا لها على أيدي محققي الشاباك أثناء التحقيق معهم، يحظر على محققي الشاباك ممارسة أي نوع من الضغوط النفسية – وبالطبع الجسدية- على المشتبه في انتمائهم للتنظيمات اليهودية الإرهابية مطلقا.

ومن المفارقات التي تكشف حجم التدليل الذي يحظى به أعضاء التنظيمات الإرهابية اليهودية لدى التحقيق معهم في مقرات الشاباك أن صحفيا إسرائيلياً توجه إلى أحدهم بعد أن خضع للتحقيق مستفسرا عن المعاملة التي لقيها من محققي الشاباك ،فرد عليه بالقول: لقد تعرضت إلى " تعذيب شديد". فسألة الصحفي: كيف عذبوك ؟ فقال : لقد أجبروني على قراءة صحيفة هارتس(وهي صحيفة ذات توجهات ليبرالية يسارية!).

من ناحية ثانية يفرض الجهاز القضائي والحكومة قيوداً كبيرة على محاولات الشاباك زرع مخبرين له في أوساط التنظيمات الإرهابية اليهودية، في الوقت الذي يسمح فيه لهذا الجهاز باتباع أكثر الوسائل خسة وقذارة لإجبار الفلسطينيين على التعامل معه.

وقال عوزي كالو الذي ،كان رئيسا للقسم اليهودي في الشاباك المختص بمعالجة خطر التنظيمات اليهودية ، أن القيود التي فرضتها الحكومة والجهاز القضائي على الشاباك في كل ما يتعلق بزرع مخبرين داخل التنظيمات اليهودية جعل الجهاز عاجزا عن ملاحقة أعضائها والكشف عن مخططاتهم.

اللافت للنظر أن هذه القيود أدت إلى عدم الكشف عن معظم عمليات القتل التي قامت بها التنظيمات الإرهابية اليهودية ضد الفلسطينيين لدرجة دفعت الكثير من كبار المعلقين في الدولة العبرية إلى حد اتهام الحكومة الإسرائيلية بأنها معنية بمواصلة هذه التنظيمات لأنشطتها.

فقد قال سيفر بلوتشكر أحد كبار المعلقين في صحيفة (يديعوت أحرونوت) معلقا على عدم استطاعة الأجهزة الأمنية الكشف عن منفذي جرائم القتل ضد الفلسطينيين حتى الآن لا يوجد للأوساط الأمنية طرف خيط في التحقيق.. هذا مفاجئ ومدعاة للغضب ويثير الكثير من التساؤلات .. إن وجود خلايا قتل إرهابية يهودية كان معروفاً منذ وقت وقد نفذت أعمال قتل .. والتحذيرات من نوايا القيام بعمليات أخرى وصلت في الأيام والساعات التي سبقت إطلاق النار.. ولكن لم يتم الحيلولة دونها .. هل ثمة شخص أهمل في عمله أو ببساطة لم يكن يعنيه ذلك.

في نفس الوقت فإن الحكومة تغض الطرف عن التبرعات المالية الكبيرة التي تجمع لصالح التنظيمات الإرهابية المشتبه في تخطيطها للمس بالمسجد الأقصى. فتنظيما" الأمن على الطرق" و"كتائب جلعاد شلهيفت" المرتبطتان بالتخطيط للمس بالأقصى يقومان بجمع التبرعات لأفرادهما الكنس والمنتديات العامة داخل المستعمرات وفي المدن الإسرائيلية الكبيرة، مع أن أعضاء هذين التنظيمين يعلنون نيتهم المس بالفلسطينيين والمسجد الأقصى،ودون أن تحرك أجهزة الأمن الإسرائيلية ساكنا .

ليس هذا فحسب ، بل إن الحكومة الإسرائيلية تقوم ببناء المؤسسات التي تستخدم للترويج لفكرة تدمير المسجد الأقصى .ففي العام الماضي قامت وزارة الإسكان ببناء مؤسسة توراتية يشرف عليها أعضاء في تنظيم" كهانا حاي" في مستعمرة " تفوح ،ومع أن هذا التنظيم يضع على سلم أولوياته تدمير المسجد الأقصى إقامة الهيكل المزعوم مكانه.

ترعرع فكرة المس بالأقصى

الحاخام إبراهيم شوكين مدير المدرسة الدينية شبه العسكرية في مستعمرة عتصمونا جنوب قطاع غزة يؤكد لطلابه أنهم لا يمكن أن يلقوا رضا الرب إلا بعد إزالتهم للنجس المتمثل بوجود المسجد الأقصى.

مكان الهيكل

يكاد يكون القاسم المشترك للذين أدينوا أو اتهموا بالتخطيط للمس بالأقصى هو حقيقة كونهم من خريجي المدارس الدينية شبه العسكرية التي يطلق عليها بالعبرية " بشيفوت ههسدير" وهي مدارس أقيمت من أجل تهيئة أتباع التيار الديني الصهيوني للانخراط في الخدمة العسكرية .

وعلى الرغم من أن الجيش هو الذي يقوم بتمويل هذه المدارس ،فإنها تدار من قبل حاخامات متطرفين . وفي هذه المدارس يتم التركيز على وجوب مثابرة الشباب اليهودي على تحقيق نهضة الدين اليهودي والتي لا تتم إلا ببناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى" .

اللافت للنظر أن خطورة هذا الواقع تكمن في حقيقة أن٤٠٪ من الضباط في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي هم من خريجي هذه المدارس. ومن هنا يمكن أن نفهم أسباب ثقة قادة التنظيمات الإرهابية اليهودية في العثور على طيارين في سلاح الجو الإسرائيلي يمكن أن يوافقوا على تفجير المسجد وقبة الصخرة من الجو، من هنا فإن يشيفوت ههسدير التي يمولها ويرعاها الجيش الإسرائيلي تمثل تربة خصبة لنمو فكرة المس بالأقصى وتجنيد مزيد من الإرهابيين لتنفيذها.

من ناحية ثانية فإن مؤسسات حفظ القانون في الدولة العبرية تغض عن عشرات المطبوعات الدورية وغير الدورية التي تدعو للمس بالأقصى . ففي جميع المدن الإسرائيلية والمستعمرات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم توزيع نشرة "طريق التوراة" نهاية كل أسبوع بعشرات الآلاف من النسخ . وتنشر هذه الأسبوعية مقالات تتخصص في حبك المسوغات التوراتية للمس بالمساجد الأقصى.

وقد نشرت الأسبوعية مقالاً باسم الحاخام بنيامين نتنياهو وهو نجل الحاخام مئير كهانا مؤسس حركة " كاخ " العنصرية المتطرفة. وقد جاء في المقال: من اللحظة التي احتللنا فيها الحرم القدسي من جديد، فإن الفريضة القاضية ببناء بيت الله(يقصد الهيكل الثالث) صارت واجبا ككل واجب آخر. وقبل أن يكون بوسع شعب إسرائيل التوجه إلى مهمة بناء الهيكل الثالث عليه أولا أن يزيل العوائق القائمة – المساجد الإسلامية.

قادة التنظيمات الإرهابية اليهودية غير معنيين بالتحذيرات الأمنية من أن المس بالأقصى سيقضي على إمكانية التوصل لتسوية سياسية بين إسرائيل والعالم العربي فتلك هي الغاية المنشودة .

القضاء على فرص التسوية

لا يتأثر قادة التنظيمات الإرهابية اليهودية ومنظريهم من كبار الحاخامات كثيراً بتحذيرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من أن المس بالأقصى سيغير مجرى التاريخ في المنطقة ويقضي على أي إمكانية للتواصل لتسوية سياسية بين إسرائيل والعالم العربي، فهذا بالضبط ما يسعى إليه هؤلاء.

وكما يقول يهودا عتصيون الذي أدين في مطلع الثمانينيات بالتخطيط لتدمير المسجد الأقصى إنه وزملاءه رغبوا في القضاء على إمكانية التوصل لتسوية سياسية بين العالم العربي وإسرائيل على اعتبار أن المس بالأقصى لا يدع مجالاً أمام الأنظمة العربية لأي فرصة للتعاطي مع مشاريع التسوية التي تطرح بين الفينة والأخرى.

ملخص القول: إن الطغمة الحاكمة في الدولة العبرية التي تدعي القلق من إمكانية المس بالأقصى هي إما توفر الظروف التي تسمح بتعاظم التنظيمات الإرهابية الهادفة للمس بالأقصى، أو أنها تقدم المساعدات لهذه التنظيمات بشكل مباشر أو غير مباشر. من هنا فإنه لا ينفع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الاختباء خلف التحذيرات من مخططات هذه التنظيمات التي يعمل على تناميها.

* كاتب فلسطيني

السياحة والعلاج في اليمن

عبدالله البحري

■ ينقسم الرأي الخاص لدى بعض الناس إلى قسمين وخاصة من حيث الفكرة الداعية إلى قضاء مدة الاجازة داخل الوطن واستغلال الفترة المحددة زمنها لصالح السياحة المحلية وعبر التجوال في المناطق اليمنية -ساحلية أو استجمامية- ناهيك عن كون هذه السياحة البيئية داخل الوطن لها فوائد كثيرة على من يقوم بها بمفرده أو بصحبة أقاربه أو أصدقائه، وربما أن من أبرز هذه الفوائد الايجابية أنها توفر الجهد والوقت والمال في آن واحد ، لكن هناك من يجهل تفاصيل مايتم الترويج له عبر الوسائط المتاحة والتي أظن أنها حلقة شبه مفقودة يجب إيصالها ومن ثم تقويتها فيما بين الطرفين اللذين يتمثلان في المواطن المستفيد من هذه السياحة والطرف الآخر المروج – الجهة ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص- وهناك العديد من المواطنين بمختلف مستوياتهم الاجتماعية قدلا يتقبلون النوع الآخر من السياحة العلاجية وذلك عندما نراهم يتدافعون وبشكل ملفت وملحوظ نحو بوابات المكاتب والوكالات السياحية المخولة بدور الوسيط والمسهل للاجراءات الخاصة بسفر المواطن إلى دولة عربية أو اجنبية بغرض العلاج أو السياحة أو حتى لأمور تجارية رغم أن هذه الأخيرة ناجحة نوعا ما، بيد أن التدفق نحو تلك البلدان مكلف على من يقوم بها ولاسيما من يعتقد -خطأ- أن العلاج الناجع غير متوفر هنا- في اليمن – وتلك من بين المعضلات والمشاكل المؤثرة على اقتصادنا المحلي وعلى وجه خاص المواطن المسكين الذي غالبا مايقتنع بفشل العلاج داخل الوطن رغم انتشار وتوسع المراكز والمستشفيات الحكومية والأهلية وكذا العيادات الخاصة التي يمتلكها ويديرها أطباء ماهرون من ابناء اليمن ، وليس الأمر برمته مقتصرا على المواطن نفسه ومدى تقبله لفكرة العلاج خارج الوطن وبشكل سريع ومباشر بل إن ذلك بات من الضروري فهمه وإدراكه من كل الجهات القائمة على شئون السياحة والعلاج في بلادنا وعبر استغلال كافة الامكانيات المتاحة لصالح تفعيل السياسة الترويجية بمفهومها العام والخاص وبما يجعل كافة الأطراف المستفيدة من هذه الأعمال على اتفاق وتواؤم وتنعكس نتائجه على اقتصاد الوطن عموما وعلى تطوير صناعة السياحة العلاجية خصوصا.

ولابد من إعادة النظر في مسألة سفر معظم الناس للخارج سواء بمناسبة أو بدون مناسبة وليس هذا من المبالغة أو تعميم الحصار على كل من يرغب في السفر.

ولكن ا لمقصود هو الحد من استنزاف العملة الصعبة وكذا إحياء تجربة المسموح به والمعقول من حيث تصنيف حالات قد يستعصي علاجها محليا وترحيل الضروري منها فقط.. وقد يكون للإعلام والترويج السياحي دور مهم وبارز في إنجاح العملية برمتها- السياحة والعلاج في اليمن- متمنين على الجميع طيب المقام ووافر الصحة

الكهرباء..مرة أخرى

عبدالقوي منصور المغربي

■ كلما أمسكت بالقلم لأكتب شيئا.. أجد الابواب مغلقة ومقفلة في وجهي.. بل لا أجد بابا مفتوحا يتيح لي أن اكتب كل ما يجول في خاطري.. غير «باب وزارة الكهرباء»حيث أن بابها يظل مفتوحا على مصراعيه .. وتكاد تكون الوزارة الوحيدة التي لايشبع المرء من الكتابة عنها وعما تقدمه من خدمات لاتعد ولاتحصى لكل المواطنين بدءا بالدعاء لها من قبل موردي الشموع والمستفيدين من بيعه ساعات إنقطاع التيار وانتهاء بالدعاء عليها من قبل من تتعرض أجهزة مكاتبهم ومنازلهم الالكترونية للتلف والاعطاب.

إن الآلية الجديدة التي اتبعتها وزارة الكهرباء والمتمثلة في «طفي -لصي» جعلت شهرة الوزارة «نار على علم» وصار لها بفضل هذه الآلية المتطورة «سمعة كبيرة» وميزة عظيمة» تتفرد بها دون غيرها من الوزارات.

لأنها وموظفيها يمارسون الأعمال كل الاعمال التي من شأنها راحة المواطن وسعادته بكل سرية وصمت.

وسواء كانت تلك الاعمال من الوزن الخفيف المتمثل في «طفي لصي» أم كانت من الأعمال ذات الأوزان الثقيلة المتمثلة في شراء مولدات غير صالحة للاستخدام مايكاد يتم تركيبها للاستفادة منها.. إلا ويتم الاعلان عن تلفها أو إحتراقها .. مع أنها قد كلفت مليارات الريالات فأي أياد خفية تقف وراء مثل هذه الأعمال؟

إن وزارة الكهرباء لايهمهما لا أياد خفية ولاغيرها.. المهم لديها أن يستفيد البعض الذين تعودوا على أن يستفيدوا من كل شيء.. من عائدات تلك المولدات التي لاتسمن ولاتغني من جوع.. والتي يعتبر وجودها مثل عدمها.

إن صبر الموطن قد نفذ وحلمه قد اضمحل وتبخر وان دعاء المساكين على الكهرباء وموظفيها لن يذهب سدى.. فدعاء المظلوم على الظالم مستجاب والكهرباءتظلم مرتين مرة عند طلب تسديد المبالغ الخيالية ومرة عندما ماتكون سببا في اتلاف الأجهزة الالكترونية دون أن تجد من يردعها أو يحاسبها أو يسائلها.. أو حتى يقول لها: لماذا كل هذا؟!

وأين مصير كل تلك الأموال التي صرفت من أجل الكهرباء؟ ومن المسئول عن ضياعها وإهدارها ؟! ألا تستحون من الله ومن الخلق؟!